



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الثالث – يوليو 2024

نموذج مقترح لتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة
المراجع الخارجي

**A proposed model for assessing the risks of the entity
subject to audit affecting the resignation of the external
auditor**

الباحث/ أسامة عبد الخالق عبد الخالق أبو العنين

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشراف

أ. د. محمد عبد الرحمن العايدي " رحمه الله "

أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ. د. زين العابدين سعيد فارس

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

د. حسن صالح حسن عارف

مدرس المحاسبة والمراجعة المتفرغ

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

2024-05-01	تاريخ الإرسال
2024-05-09	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jssst.journals.ekb.eg/	

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى اقتراح نموذج لتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي وفي هذا السياق تم تحديد اجراءات لمعالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي وتم تقييم مزايا تطبيق النموذج المقترح، وتم تحديد الآلية المقترحة للتطبيق في ضوء مجموعة من الإجراءات للتعامل مع تلك المخاطر وصولاً لمدخل يتضمن بعض الاستراتيجيات والأساليب المقترحة لقياس مخاطر المنشأة محل المراجعة.

توصلت الدراسة لمجموعة من الإجراءات التي تحد من استقالة المراجع الخارجي من خلال تشجيع فريق العمل لطلب الإرشاد والاستشارة عند الضرورة والتدريب المهني المستمر والتركيز على المعايير المهنية والتوصيف الدقيق لاحتياجات وفئات مستخدمي القوائم المالية، الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإجراءات ضبط الجودة والإعداد المناسب لبرنامج المراجعة والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة للعمل، الالتزام بالإفصاح المحاسبي وعن هيكل الملكية وتحليل وتقييم الأداء بالبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة، جمع مزيد من أدلة الإثبات واللجوء إلى الإرشاد القانوني وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية، لجوء منشآت المراجعة للتأمين كأحد العوامل التنظيمية للحد من الخسائر التي قد يتعرض لها منشأة المراجعة والمرتبطة بمخاطر أعمال المراجع ومخاطر التقاضي، وأنه يجب عدم قبول المراجع الخارجي الهدايا والضيافة والأتعاب الشريطية من العميل وعدم وجود علاقات تجارية أو عائلية معه.

الكلمات المفتاحية:

استقالة المراجع الخارجي - مخاطر أعمال المراجعة - مخاطر المنشأة.



Abstract:

This study aimed to propose a model to evaluate the risks of the entity under audit affecting the resignation of the external auditor. In this context, procedures were identified to address the factors affecting the resignation of the external auditor, and the advantages of applying the proposed model were evaluated and The proposed mechanism for application was determined in light of a set of procedures to deal with these risks, arriving at a proposed approach that included some suggested strategies and methods for measuring the risks of the facility under review

The study found a set of procedures that limit the resignation of the external auditor by encouraging the work team to seek guidance and consultation when necessary, continuous professional training, focusing on professional standards and accurate description of the needs and categories of financial statement users, adherence to professional ethics and quality control procedures, and appropriate preparation of the audit program.

And ensure that it is completed with sufficient accuracy in light of the laws, regulations and instructions regulating work, adherence to accounting disclosure and ownership structure, analysis and evaluation of performance in the internal and external environment of the facility, collecting more evidentiary evidence and resorting to legal guidance before legal problems occur‘

Audit facilities resort to insurance as one of the regulatory factors to limit the losses that the audit facility may be exposed to, which are related to the risks of the auditor’s work and the risks of litigation. The external auditor must not accept gifts, hospitality, or conditional fees from the client and must not have commercial or family relationships with him.

keywords:

Resignation of the external auditor - risks of audit work - risks of the facility

أولاً: طبيعة ومشكلة البحث.

يعد مراجع الحسابات مسئولاً مسئولية مهنية وقانونية تجاه أصحاب المصالح وعليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحد من مخاطر عملية المراجعة وعن تداعيات إبدائه لرأي فني غير صحيح أو مضلل في القوائم المالية التي قام بمراجعتها، ونظراً لأن هذه المسؤولية وما يتبعها من خطر تقاضي محتمل قد ينتج عنه خسائر مالية كبيرة لمنشأة المراجعة، ومن ثم فإن زيادة التعرض لمخاطر التقاضي، قد يسبب ذلك في أن يكون مراجع الحسابات أكثر تحفظاً عند قيامه بعملية المراجعة وقد لا تستطيع الإجراءات المتخذة من المراجع بالقضاء على تلك المخاطر أو تخفيضها لمستوى مقبول فإن ذلك يؤدي إلى زيادة احتمالية استقالة المراجع الخارجي.

ووفقاً لذلك تكمن مشكلة البحث في تقييم عوامل خطر المنشأة محل المراجعة التي يتعرض لها مراجع الحسابات الخارجي وأثرها على قرار المراجع الخارجي بالاستقالة من أعمال تلك المنشأة وتحديد إجراءات الحد من تلك المخاطر.

ثانياً: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى إعداد نموذج لتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على قرار استقالة المراجع الخارجي واقتراح الإجراءات اللازمة للحد من تلك المخاطر.

ثالثاً: حدود ومجال البحث.

يقتصر البحث على تقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة مراجع الحسابات الخارجي ولن يتطرق إلى العوامل الأخرى للاستقالة لسبب طرأ على المراجع كشطبه من الجدول المهني لمراجعي الحسابات، أو أسباب شخصية كمرض يفقده العمل.

رابعاً: الدراسات السابقة.

عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي.

1- دراسة (Holowczak and Saraoglu, 2019).

تناولت الدراسة استجابة السوق لتغيير مراجعي حسابات على نطاق واسع والأحداث التي تم الإبلاغ عنها والتي تم الكشف عنها في ملفات نموذج (K-8) وذلك تقييماً للوضع الحالي وذلك للإعلان عن الأحداث الرئيسية في تلك المنشآت، خاصة التي لها تأثير على المساهمين وأصحاب المصالح ومن تغيير مراجع الحسابات وطبيعة وأسباب هذا التغيير.



توصلت الدراسة الى أن المستثمرون الذين لديهم محتوى معلومات عن تغييرات مراجع الحسابات يؤدي ذلك إلى استجابة سوقية ذات دلالة إحصائية، وأن الدوافع الرئيسية لاستجابة المستثمر للكشف عن استقالات مراجعي الحسابات وعمليات الفصل لمراجعي الحسابات تتعلق إلى الأسس الاقتصادية أكثر من تغيير سمات المراجع، وأن المستثمرين يتفاعلون مع تلك البلاغات والتي تم الكشف عنها في ملفات نموذج K-8 بشكل أكثر سلبية مع الاستقالات لمراجعي الحسابات وأقل بكثير لإعلانات الإقالة لمراجعي الحسابات.

2- دراسة (Lennox and Kausar, 2017).

تناولت الدراسة مخاطر التقييم عند وجود قيود على المعلومات والبيانات والتي تعتمد على تقديرات دون بيان الأسس المستخدمة في الأعداد والتقدير لتلك البيانات والمعلومات وتم دراسة كيفية استجابة المراجعون لمخاطر التقدير التي تنشأ عندما يشكلون معتقدات حول احتمال إفلاس العميل.

توصلت الدراسة الى أن مراجعي الحسابات من المرجح أن يصبحوا أكثر تحفظا عندما يواجهون مخاطر تقدير أعلى لأنهم يخافون من إصدار رأي بنتائج الأعمال في ظل تلك المخاطر، وأن مخاطر التقدير ذات أهمية أولى في شرح سلوك المراجع الخارجي، وتحديدًا على وجه الخصوص من المرجح أن يصدر مراجعي الحسابات الخارجيين آراء تتعلق بالاستمرارية، ويحتمل أن يستقيلوا، وأن يفرضوا أتعابا أعلى على مراجعة الحسابات عندما تكون الأخطاء القياسية المحيطة بتقديرات نقطة الإفلاس أكبر في ضوء ما توصلت اليه الدراسة.

3- دراسة (Elliott and Peltier, 2013).

تناولت الدراسة العلاقة بين أتعاب المراجعة وتحديدًا عند إجراء التعاقدات مع العملاء في ظل عوامل الخطر المرتبطة بعملية المراجعة وتم فحص الارتباط بين أتعاب المراجعة والارتباطات الأولية المحفوفة بالمخاطر من خلال تطوير مقياس مسبق لمخاطر العميل يعتمد على ملفات تغيير المراجع الخارجي (K-8) وعلى الخلافات بين المراجع الخارجي والعميل والأحداث الأخرى التي يمكن الإبلاغ عنها (إعادة الصياغة، ونزاهة الإدارة، وقيود النطاق، والأعمال غير القانونية، وعمليات إعادة المراجعة) التي تم الكشف عنها في ملفات تغيير مراجعي الحسابات (K-8).

توصلت الدراسة الى قيام المراجعون اللاحقين بدمج المخاطر في تحديد أتعاب المراجعة، حيث تعتمد المخاطر على المعلومات الواردة في تقارير تغيير المراجع الخارجي (K-8).

وتوصلت الدراسة أيضا بأن المراجعين الخارجيين يطلبون أتعابا أكبر عندما تكون التعاقدات محفوفة بالمخاطر وان الحل البديل والمناسب عندما تكون المخاطر مرتفعة بما فيه الكفاية، فإن المراجعين يختارون الاستقالة لأن المشاركة تعتبر غير مريحة لأسباب تتعلق بسمعة المراجع وخسائر مالية (مخاطر التقاضي/ التعويضات).

4- دراسة (Chen and Pevzner, 2012).

تناولت الدراسة الإفصاح الشكلي عن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والتي لا تزال مسؤولية مراجعي الحسابات لضمان عدم الكشف عن أي إفصاح طوعي مضلل للمستثمرين، أي أن مراجعي الحسابات مطالبون بمراجعة الإفصاح الطوعي ومنع أي تضليل أو معلومات متفائلة بشكل علني بالإضافة إلى ذلك، مراجعي الحسابات مسئولون عن ضمان أتساق التقارير الشكلية في الكشف الطوعي، مثل البيانات الصحفية إذا كانت الأرباح الشكلية مضللة إلى أصحاب المصلحة وتمثل عامل لمخاطر الاحتيال، فإن رأس مال المراجع يتعرض للخطر نتيجة لكونه يرتبط مع العميل.

توصلت الدراسة أن مراجعي الحسابات مسئولون بشكل عام فقط عن البيانات المالية التي تم مراجعتها من قبلهم، إلا أنهم مسئولون أيضا عن حماية الثقة العامة، وعلى هذا النحو عليهم ضمان أن جميع الوثائق التي معهم تكون عادلة وخالية من التحيز، ومع أن المراجعين ليسوا مسئولين مباشرة عن الإفصاح الشكلي في الصحافة إطلاقاً ومع ذلك، يجب أن يهتموا بهذا الإفصاح لأن الأرقام الشكلية التي تم الكشف عنها في البيانات الصحفية تم ذلك مع و بجانب معلومات مالية تم مراجعتها من قبلهم، وأنه من المرجح أن المراجعين قد يستقيلون من عمل الذي يعتقد أنه يرتبط بمخاطر احتيال أعلى.

خامسا: خطة البحث.

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وحدوده فإن تم تقسيم البحث الى محورين كما يلي:

المحور الأول: تحديد عناصر النموذج المقترح لتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي.

المحور الثاني: تطبيق النموذج المقترح لمعالجة العوامل المؤثرة على قرار استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة.



المحور الأول: تحديد عناصر النموذج المقترح لتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي.

يعتبر قرار الاستقالة من أعمال المراجعة من أهم القرارات التي قد تواجه منشآت المراجعة وخاصة بعد الازمات المالية التي تعرضت لها المنظمات في السنوات الأخيرة نظرا لارتفاع مخاطر المنشآت والذي بدوره اثر على استراتيجيات المراجع الخارجي في ظل بيئة الأعمال الحالية التي يواجه بها العديد من المخاطر المتنوعة وأتجه الى تنفيذ استراتيجيات للحد منها وتخفيضها بحيث تتم المواءمة بين تلك المخاطر وتأثيرها على أعمال المراجع وعلى قراره بالاستقالة من أعمال المراجعة، ويتم معالجة تلك العوامل المؤثرة على قرار استقالة المراجع الخارجي بحيث يتم تلبية المتطلبات التنظيمية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والعمل بشكل وثيق من أجل رصد المؤشرات وتحليل المخاطر، حيث يتوقف قرار استقالة المراجع الخارجي على تلك العوامل المرتبطة بالمخاطر فمن ناحية يؤثر قرار منشأة المراجعة بالاستقالة من أعمال المراجعة على ربحية المنشأة الا أنه يؤثر في مستوى تعرض منشأة المراجعة لخطر التقاضي والعقوبات المهنية والسمعة المهنية. (Hsieh, and Lin, 2016).

وبناءً على ما سبق يستهدف الباحث من خلال البحث اقتراح نموذج للمراجع الخارجي ليقيم به مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على قرار الاستقالة والإجراءات المقترحة للحد من تلك المخاطر وذلك من خلال مدخل مقترح وفقا للاتية:

أولاً: أهداف معالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة محل المراجعة.

- 1- تحديد أسباب استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة وتقييم العوامل المؤثرة على قرار الاستقالة وذلك بغرض تحقيق الاستقرار لمنشآت المراجعة وتعظيم منافعها الاقتصادية.
- 2- الحفاظ على استمرارية مؤسسات الأعمال، حيث تعد عملية المراجعة أحد العوامل الرئيسية في ترشيد القرارات وتأثيرها على المؤسسات من حيث استمراريته، وتأثير قرار الاستقالة على كلا من الأطراف الداخلية والأطراف خارجية وتأثيره على المركز المالي ودورة العمل بتلك المنشأة، حيث تعد عملية المراجعة المرآة العاكسة والبوصلة المساعدة لاتخاذ القرارات.
- 3- تقييم المسؤولية القانونية للمراجعين، حيث تزايدت طلبات التعويضات ضد المراجعين ومن ثم فقد أهتمت التنظيمات المهنية بموضوع المسؤولية القانونية للمراجعين

ثانيا: مزايا معالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة محل المراجعة.

أ- الحد من مخاطر التي يتعرض لها مراجع الحسابات الخارجي في ضوء أعمال المراجعة.

ب - الحد من الآثار السلبية التي قد تواجه منشآت المراجعة عند تنفيذ أعمال المراجعة.

ج - تحقيق الجودة الشاملة بمنشآت المراجعة.

ثالثا: آلية معالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة محل المراجعة.

أ - مرحلة ما قبل قبول التكليف بعملية المراجعة.

يقوم المراجع في هذه المرحلة بتقييم مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهها نتيجة لارتباطه مع العميل أو قبوله بذلك التكليف وفي ضوء ذلك يحدد الأتعاب التي من المتوقع أن يحصل عليها إلا أنه من المتوقع أن يتجنب المراجع التعامل مع العملاء مرتفعي المخاطر مهما كان مستوى أتعابهم، إذ إن مجرد الموافقة على مراجعة القوائم المالية لهؤلاء العملاء يعرضه للمساءلة القانونية في الأجل القصير أو البعيد، وبالتالي يجب على المراجع الخارجي الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم مخاطر الارتباط مع العميل وتقييم الخسائر المادية أو المعنوية المحتملة، التي قد يتعرض لها وفقا للتالي: (Abbott and Pollard, 2017)

1- يتطلب من منشأة المراجعة الحصول على المعلومات التي تعتبر ضرورية عن العميل.

2- التقييم الموضوعي للبدائل المتاحة بما يؤدي إلى تقييم البدائل والوصول إلى القرار السليم المتعلق بمهمة المراجعة من حيث تعقد مهمة المراجعة، وطول علاقة مراجع الحسابات مع عميل المراجعة، بيئة المراجعة، الالتزام بمعايير المراجعة، المساءلة القانونية.

3- تقييم الأرباح المتوقعة من الارتباط مع العميل، والتي تأخذ باعتبارها كل من تكاليف لإجراءات المطلوبة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى مقبول، والتكاليف الإضافية المرتبطة بمخاطر الأعمال على المستوى الكلي كتكاليف التقاضي والسمعة المهنية.

ب - مرحلة قبول التكليف بعملية المراجعة.

على اثر قبول التكليف بعملية المراجعة، يتم تحديد الخبرة للمراجعين الخارجيين المطلوبين لتقديم الخدمات للعميل وتحديد المشكلات المتعلقة باستقلال مراجعي الحسابات وتحديد أثر



الارتباط مع العميل على سمعة منشأة المراجعة وتقييم مستوى الربحية المتوقعة من ذلك الارتباط.

ج- مرحلة تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

في هذه المرحلة لا يتوافر للمراجع الخارجي درجة عالية من التأكيد أو الثقة بأعمال المنشأة محل المراجعة، وفي ضوء تلك المخاطر فإنه يجب على المراجع الخارجي أن يحدد حجم إجراءات المراجعة اللازمة وفقاً لمستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهها وأن يقوم بتجميع أدلة إضافية، وذلك بالأخص في العمليات التي تتصف بارتفاع درجة التعرض للمشاكل القانونية. (Liu, and Forgiione, 2017)

د- مرحلة تقييم عملية المراجعة.

يواجه المراجع الخارجي في مرحلة تقييم عملية المراجعة القائمة أو مرحلة ما بعد إعداد تقرير المراجعة والانتهاء من أعمال المراجعة، الأبعاد الحقيقية المتعددة المباشرة لمخاطر الأعمال، حيث سيتوافر لدى منشأة المراجعة معلومات أكثر حول عميل المراجعة وسيتوقف تحديد ما إذا كانت العلاقة المهنية مع عميل المراجعة ستستمر أم لا على مجموعة من العوامل والأحداث، ما إذا كان هناك تغيرات في ظروف العميل وعلاقات العميل الحالية والربحية الفعلية من تقديم الخدمة أو إتمام التكاليف والخسائر المادية والأضرار الأدبية من الدعاوى القضائية التي يتعرض لها المراجع الخارجي من قبل العملاء أو الغير، ويترتب عليها إلحاق أضرار مادية بالمراجع نتيجة التكاليف التي يتحملها لمواجهة هذه الدعاوى كأتعاب المحامين، والتعويضات التي قد يحكم بها عليه قضائياً.

هـ- النموذج المقترح لتقييم مخاطر المنشأة المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي.

يوجد العديد من العوامل الرئيسية التي يرتبط بها قرار مراجع الحسابات بشأن الاستمرار مع العميل أو الاستقالة من أعمال المراجعة وفي ضوء تلك العوامل يقيم المراجع الخارجي تلك المخاطر المرتبطة بها وفي ذلك يقترح الباحث مجموعة من الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي لمعالجة تلك المخاطر وفقاً التالي:

النموذج المقترح لمعالجة مخاطر المنشأة محل المراجعة المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي

(جدول 1)

المخاطر	عوامل التقييم	إجراءات معالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي
مخاطر أعمال المراجعة	الالتزام بقواعد السلوك المهني	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع فريق العمل لطلب الإرشاد والاستشارة عند الضرورة. - التدريب المهني المستمر، وتركيز التدريب المهني على المعايير المهنية. - ضبط الجودة والتركيز داخل المنشأة على الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإجراءات ضبط الجودة وسياساتها. - التزام العناية المهنية الواجبة في جميع الأحوال وتحت أي ظروف، وتأدية التزامات المراجعة عند المستوى المهاري المتوقع في ظل الظروف المماثلة.
بيئة المراجعة		<ul style="list-style-type: none"> - تعيين فريق مؤهل للقيام بالتزامات المراجعة، مع التحقق من تدريبهم والإشراف عليهم كما ينبغي، وأنهم متفهمون كلياً لدرجة العناية المهنية المطلوبة. - التوصيف الدقيق لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية من خلال التحديد الكافي لفئات مستخدمي القوائم المالية. - الإعداد المناسب لبرنامج المراجعة، والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح المنظمة للعمل.
الرقابة الداخلية		<ul style="list-style-type: none"> - التحديد للسلطات والمسئوليات والفصل بين المهام. - تحديد أسلوب التشغيل والإشراف لزيادة كفاءة الأفراد ودرجة انسجامهم. - تقييم جودة وملاءمة مقاييس الأداء المستخدمة لقياس المخاطر. - تقييم موثوقية أنظمة المعلومات المستخدمة. - البحث عن أدلة مراجعة إضافية من مصادر خارجية.
مخاطر أعمال العميل	بيئة الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> - الحرص على الحصول على خطاب التكليف من إدارة العميل والتحديد الدقيق لطبيعة وأعمال ذلك التكليف، وذلك كتأمين للحصول على الوثائق والبيانات المالية بالدقة المطلوبة والتحديد الدقيق لمسئولية المراجع الخارجي في ظل طبيعة التكليف. - التقييم الدقيق والشامل لنظام المراجعة الداخلي للعميل، وفقاً



<p>لمعايير المراجعة وذلك حتى يتم تحديد الاختبارات الفنية المناسبة على أساس سليم من المعلومات.</p> <p>- تحديد مسؤولية المراجع نحو اكتشاف الغش والأخطاء من قبل إدارة العميل، والقيام بالإجراءات المناسبة والكافية لاكتشافها والتقرير عنها.</p>		
<p>- تقييم مخاطر الأعمال المحددة من قبل الإدارة والتدابير الوقائية المستخدمة.</p> <p>- تقييم معقولة أولويات المخاطر من قبل الإدارة.</p> <p>- تقييم جودة الممارسات المتخذة من قبل الإدارة كاستجابة للمخاطر المحددة.</p> <p>- الالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية (معايير القوائم المالية) المطبقة وكفايتها لاحتياجات المستخدمين.</p> <p>- الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن هيكل الملكية.</p> <p>- تقييم فلسفة الإدارة نحو أصحاب المصالح.</p>	<p>بيئة الإدارة وهيكل الملكية</p>	
<p>- التحقق من ان التقارير المالية أو الغير المالية تمثل الحقائق السليمة.</p> <p>- التحقق من دقة المقاييس المالية.</p> <p>- تقييم مدى ملاءمة و توقيت توزيع المعلومات.</p> <p>- تقييم جودة استخدام الإدارة للمعلومات ومدى ملاءمة وتوقيت استجابة الإدارة للتغيرات في ظروف المخاطر.</p>	<p>الاستقرار المالي</p>	
<p>- جمع مزيد من ادلة الاثبات.</p> <p>- اللجوء إلى الإرشاد القانوني بما يتناسب مع المسؤولية القانونية للمراجع، وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية.</p> <p>- اللجوء للتأمين للحفاظ على ضمان المسؤولية المهنية الكافية والمناسبة.</p>	<p>العقوبات الجزائية</p>	<p>مخاطر أعمال المراجع</p>
<p>- الاستقلالية الفكرية واستقلالية المظهر.</p> <p>- الالتزام الجوهرى بالمبادئ الأساسية والموضوعية.</p> <p>- حظر وجود أي من العلاقات التجارية أو العائلية أو القروض</p>	<p>الاستقلال</p>	

<p>والضمانات الى أحد أعضاء فريق المراجعة.</p>		
<p>- يجب ان تكون الاتعاب مناسبة من حيث الوقت والجهد وحجم الأعمال. - عدم قبول اتعاب تقل بدرجة ملحوظة عما هو سائد في تلك الأعمال. - التأكد من الحد من تأثير الارتباط مع العملاء ذو مجموع الاتعاب الكبير الى أجمالي ما تحصل عليه منشأة المراجعة - مراجعة هيكل الخدمات والأعمال التي تقدمها منشأة المراجعة. - الحد من الأتعاب الشرطية التي يعتمد حسابها على اساس محدد سلفا يرتبط بنتيجة المعاملة وتعتبر تهديد للمصلحة الشخصية. - الحد من الهدايا والضيافة من عملاء المراجعة والتي تعتبر تهديد للمصلحة الشخصية اذا كانت كبيرة القيمة بحيث تخفض من اجراءات الحماية.</p>	<p>الاتعاب المهنية</p>	
<p>- تفعيل إدارة الحوكمة بمنشأة المراجعة وتخطيط وتقسيم العمل. - الاختيار الجيد لفريق المراجعة طبقا لطبيعة العمل المكلف بها. - الاهتمام بالتخصص للمراجع الخارجي.</p>	<p>كبر حجم منشأة المراجعة</p>	<p>مخاطر التقاضي</p>
<p>- الاستعانة بخبرات بما يتناسب بحجم نمو منشأة المراجعة. - انفاق استثمارات أكبر على أعضاء فريق المراجعة.</p>	<p>معدل نمو منشأة المراجعة</p>	
<p>- دراسة العقوبات السابقة من التنظيمات المهنية او الجهات الحكومية ضد المراجعين لمعرفة أسبابها وملاساتها . - دراسة الدعاوى القضائية السابقة ضد المراجعين لمعرفة أسبابها وملاساتها.</p>	<p>أحداث منشأة المراجعة</p>	



و- استراتيجيات مقترحة للتعامل مع العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة محل المراجعة.

أن مراجع الحسابات يسلك الاستراتيجيات الرئيسية للتعامل مع تلك المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة للحد من منها وفقاً للاتى: (Bell and Smith, 2002)
أولاً: تجنب المخاطر:

- يتم تحديد أولويات وطبيعة تلك المخاطر لكي يمكن اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عنها، فلا يمكن قبوله أو الاستمرار مع عميل المراجعة الحالي ذو المخاطر المرتفعة والغير مبررة وفقاً لتقدير المراجع الخارجي وذلك وفقاً للأسباب التالية:
 - حماية سمعة منشأة المراجعة وصورتها العامة أمام المنشآت المنافسة.
 - تعزيز التحسين المستمر لعمليات منشأة المراجعة بما يضمن لها تحقيق الميزة التنافسية.
 - تحسين قيمة منشأة المراجعة وثقة المساهمين فيها.
 - تعزيز قدرة منشأة المراجعة على الاستعداد لمواجهة الظروف غير المتوقعة وبما يؤدي إلى الحفاظ على موارد المنشأة وممتلكاتها.
 - الحد من التهديدات وتعظيم الفرص مما يؤدي إلى زيادة احتمال تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية لمنشأة المراجعة.
 - حماية المجتمع والبيئة من الأضرار التي يمكن أن تنشأ عن حدوث هذه المخاطر.
- ويتم تحديد وتقييم المخاطر بما يمكن تجنبها، ويتم تقييم قبول العملاء الجدد وتقييم تجديد الارتباط بالعملاء الحاليين وعندما تكون مخاطر مرتفعة عن المعدلات الطبيعية يتخذ مراجع الحسابات الخارجي قرار بعدم قبول العميل أو تجديد الارتباط معه.

ثانياً: تخفيض المخاطر:

يتم تخفيض مخاطر المنشأة محل المراجعة من خلال تغيير طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة وتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لتخفيض مخاطر الرقابة، ومن ثم يجب أن يتم التركيز على استراتيجية المنشأة وبيئتها وأصحاب المصلحة فيها، مع التأكد من الالتزام بالاتى:

- تحليل وتقييم تلك المخاطر، وتصميم استراتيجيات للحد منها.
- قياس ومتابعة كفاءة الأعمال والربحية ونواحي الضعف، والتقارير عن ذلك للمستوى الإداري المسئول.

- تعيين فريق مؤهل للقيام بالتزامات المراجعة، مع التحقق من تدريبهم والإشراف عليهم كما ينبغي، وأنهم متفهمون كلياً لدرجة العناية المهنية المطلوبة.
- الإعداد المناسب لبرنامج المراجعة، والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

ثالثاً: قبول المخاطر:

هناك دائماً مخاطر لا يمكن التخلص منها ويتم قبول تواجدتها والاستجابة لها في عملية المراجعة ويتم التعامل معها من خلال تصميم إجراءات المراجعة للتعامل مع المخاطر المتلازمة ومخاطر الاكتشاف ومحاولة تدنية المخاطر المحتملة كلما أمكن ذلك، وقبول ما تبقى منها مع أخذ العائد المتوقع في الاعتبار مع اتباع الإجراءات المقترحة التالية:

- اللجوء إلى الإرشاد القانوني بما يتناسب مع المسؤولية القانونية للمراجع، وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية.
 - يجب أن تكون الاتعاب مناسبة من حيث الوقت والجهد وحجم الأعمال والمخاطر الناتجة عن عملية المراجعة.
 - اللجوء للتأمين للحفاظ على ضمان المسؤولية المهنية الكافية والمناسبة.
- رابعاً: التخلص من المخاطر.

حيث يتم اتخاذ بعض الإجراءات التي تزيل الخطر بشكل جذري، مثل استخدام طرق مختلفة لتنفيذ العمل، أو تكنولوجيا مختلفة، والتي تجعل احتمالية زوال الخطر كبيرة جداً، وحين تكون معدل الخطر مرتفع ولا يمكن قبول هذه المعدلات يتم الاستجابة لهذه المخاطر من خلال ترك أعمال المراجعة ويتم اتخاذ قرار بالاستقالة من تلك الأعمال. (Tummala and Schoenherr, 2011)

وهناك أيضاً بعض الأساليب التي يرى الباحث ملائمتها لقياس مخاطر المنشأة محل المراجعة ومنها أسلوب تحليل (SWOT)، أسلوب تحليل (PEST) .

المحور الثاني: تطبيق النموذج المقترح لمعالجة العوامل المؤثرة على قرار استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة. "دراسة تطبيقية".

قام الباحث بتصميم قائمة استبيان موجه الى عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين (95) مراجع وقد قام الباحث بإجراء اختبارات الصدق الوصفي للتأكد من أن المقاييس



المستخدمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يراد قياسه، وأن أداة البحث قد اشتملت نظرياً على كافة المتغيرات الواجب توافرها، وقد تم التحقق من ذلك، كما تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي في قائمة الاستبيان، وبناءً عليه تم تعديل وصياغة بعض العبارات وإضافة عبارات جديدة، وتم قياس مدى ثبات قوائم الاستبيان كأداة لتجميع البيانات، وتم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمحتويات قوائم الاستبيان، وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على نتائج البحث الميدانية في تعميم النتائج، وبالإضافة لصدق المحكمين تم التأكد من صدق التكوين الفرضي (الاتساق الداخلي) وتم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بعد تطبيقها على عينة عشوائية عددها (30) من غير عينة الدراسة، وتم استخدام معامل ارتباط "بيرسون" وتم حساب ثبات الاستبيان باستخدام "ألفا كرونباخ"، ومن ثم التحقق من مدى صدق فرضيات الدراسة.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان يخلص الباحث الى:

- يؤدي ارتفاع مستوى مخاطر المنشأة محل المراجعة الى استقالة المراجع الخارجي.
- يؤدي التقييم السليم لمخاطر المنشأة الى الحد من اسباب استقالة المراجع الخارجي.
- يؤدي المدخل المقترح الى معالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة محل المراجعة.

قيم معاملات الاتساق الداخلي للاستبيان (جدول 2)

المحور الثالث		المحور الثاني		المحور الأول	
معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط	العبارات
0.523**	1	0.817**	1	0.462*	1
0.506**	2	0.715**	2	0.637**	2
0.402**	3	0.596**	3	0.674**	3
0.799**	4	0.664**	4	0.554**	4
0.421*	5	0.727**	5	0.707**	5
0.606**	6	0.600**	6	0.636**	6
0.582**	7				
0.609**	8				

** تعني أن الارتباط دال عند 0.01 * تعني أن الارتباط دال عند 0.05

من الجدول السابق: يتضح أن معاملات الارتباط جاءت دالة عند مستوي دلالة 0.05, 0.01 مما يدل علي قوة العلاقة الارتباطية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه. ثالثاً: نتائج الاستبيان.

قبل تحليل استجابات عينة البحث تم حساب مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث الثلاثة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث - جدول (3)

الدرجة الكلية	تطبيق إجراءات معالجة أسباب الاستقالة	تقييم مخاطر المنشأة	أسباب استقالة المراجع الخارجي	المتغيرات
0.724**	0.365**	0.380**	-	أسباب استقالة المراجع الخارجي
0.738**	0.333**	-		تقييم مخاطر المنشأة
0.799**	-			تطبيق إجراءات معالجة أسباب الاستقالة

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات البحث وكذلك مع الدرجة الكلية للاستبيان دالة عند مستوى 0.01، وجميعها أكبر من 0.3.

استجابات العينة للدراسة حول مخاطر المنشأة كأسباب لاستقالة المراجع الخارجي - جدول (4)

الرتبة	الوزن المئوي	درجة الموافقة										العبارة
		غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
1	83.79	5.26	5	6.32	6	5.26	5	30.53	29	52.63	50	1
2	82.11	6.32	6	4.21	4	7.37	7	36.84	35	45.26	43	2
4	79.79	6.32	6	6.32	6	7.37	7	42.11	40	37.89	36	3
3	81.47	6.32	6	5.26	5	7.37	7	36.84	35	44.21	42	4
6	76.63	8.42	8	11.58	11	8.42	8	31.58	30	40	38	5
5	79.16	6.32	6	7.37	7	10.53	10	35.79	34	40	38	6
	80.49	6.49	37	6.84	39	7.72	44	35.61	203	43.33	247	المحور



استجابات العينة حول التقييم السليم من قبل المراجع الخارجي لمخاطر المنشأة - جدول (5)

الرتبة	الوزن المنوي	درجة الموافقة										العبارة
		غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
3	78.95	9.47	9	5.26	5	6.32	6	38.95	37	40	38	1
2	79.58	8.42	8	6.32	6	8.42	8	32.63	31	44.21	42	2
5	77.68	5.26	5	8.42	8	10.53	10	44.21	42	31.58	30	3
6	77.05	7.37	7	9.47	9	12.63	12	31.58	30	38.95	37	4
4	78.32	7.37	7	9.47	9	6.32	6	37.89	36	38.95	37	5
1	79.79	7.37	7	6.32	6	5.26	5	42.11	40	38.95	37	6
	78.56	7.54	43	7.54	43	8.25	47	37.89	216	38.77	221	المحور

استجابات العينة الكلية للدراسة حول تطبيق إجراءات معالجة العوامل المؤثرة

على استقالة المراجع الخارجي - جدول (6)

الرتبة	الوزن المنوي	درجة الموافقة										العبارة
		غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
4	78.32	6.32	6	8.42	8	7.37	7	43.16	41	34.74	33	1
2	79.58	6.32	6	7.37	7	9.47	9	35.79	34	41.05	39	2
1	80.42	6.32	6	6.32	6	7.37	7	38.95	37	41.05	39	3
6	76.63	8.42	8	6.32	6	11.58	11	41.05	39	32.63	31	4
3	78.74	6.32	6	8.42	8	8.42	8	38.95	37	37.89	36	5
6	76.63	8.42	8	6.32	6	11.58	11	41.05	39	32.63	31	6
5	77.05	7.37	7	7.37	7	9.47	9	44.21	42	31.58	30	7
1	80.42	6.32	6	7.37	7	7.37	7	35.79	34	43.16	41	8
	78.61	7.11	54	7.24	55	8.68	66	39.47	300	37.50	285	المحور

- النتائج .

- توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج، تمثلت فيما يلي:
- 1- تشجيع فريق العمل لطلب الإرشاد والاستشارة عند الضرورة والتدريب المهني المستمر والتركيز على المعايير المهنية والتوصيف الدقيق لاحتياجات وفئات مستخدمي القوائم المالية، يحد من استقالة المراجع الخارجي.
 - 2- الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإجراءات ضبط الجودة والإعداد المناسب لبرنامج المراجعة والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة للعمل، يحد من استقالة المراجع الخارجي.
 - 3- تقييم الاستقرار المالي ومدى ملاءمة وتوقيت توزيع المعلومات والالتزام بالإفصاح المحاسبي والإفصاح عن هيكل الملكية وتحليل وتقييم الأداء بالبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة والمكونات التنظيمية، يحد من استقالة المراجع الخارجي.
 - 4- جمع مزيد من أدلة الإثبات واللجوء إلى الإرشاد القانوني، وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية يحد من التعرض للعقوبات واستقالة المراجع الخارجي.
 - 5- يعتبر لجوء منشآت المراجعة للتأمين احد العوامل التنظيمية للحد من الخسائر التي قد يتعرض لها منشأة المراجعة والمرتبطة بمخاطر أعمال المراجع وتعتبر دفاعاً ضد الخسائر الناتجة عن التعويضات الناتجة عن الدعاوى القضائية وليس لتجنب الدعاوى القضائية.
 - 6- عدم قبول المراجع الخارجي الهدايا والضيافة والأتعاب الشريطية من العميل وعدم وجود علاقات تجارية أو عائلية معه، يحد من استقالة المراجع الخارجي.
- التوصيات.

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصى الباحث بالآتي:

- 1- ضرورة تعزيز ودعم الكفاءة المهنية لمراجعي الحسابات بما يمكنهم من الوفاء بمتطلبات المراجعة المهنية الفاعلة وفقاً للمستجدات المتعلقة بالمهنة وتقديم الدعم والنصح القانوني والفني من المنظمات المهنية وفقاً للقوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة.
- 2- تطبيق أبعاد وأليات النموذج المقترح بما يساهم في معالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة.
- 3- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لتطبيق النموذج المقترح لمعالجة المخاطر للحد من استقالة المراجع الخارجي.



– المراجع:

-Periodicals:

- Abbott, L. J., Gunny, K., & Pollard, T. (2017). The impact of litigation risk on auditor pricing behavior: Evidence from reverse mergers. *Contemporary Accounting Research*, 34(2).
- Bell, T. B., Bedard, J. C., Johnstone, K. M., & Smith, E. F. (2002). KRiskSM: A computerized decision aid for client acceptance and continuance risk assessments. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 21(2).
- Chen, L., Krishnan, G., & Pevzner, M. (2012). Pro forma disclosures, audit fees, and auditor resignations. *Journal of Accounting and Public Policy*, 31(3).
- Elliott, J. A., Ghosh, A., & Peltier, E. (2013). Pricing of risky initial audit engagements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(4)..
- Holowczak, R., Louton, D., & Saraoglu, H. (2019). Testing market response to auditor change filings: A comparison of machine learning classifiers. *The Journal of Finance and Data Science*, 5(1).
- Hsieh, Y. T., & Lin, C. J. (2016). Audit firms' client acceptance decisions: Does partner-level industry expertise matter?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(2).
- Lennox, C. S., & Kausar, A. (2017). Estimation risk and auditor conservatism. *Review of Accounting Studies*, 22.
- Liu, L. L., Xie, X., Chang, Y. S., & Forgione, D. A. (2017). New clients, audit quality, and audit partner industry expertise: Evidence from Taiwan. *International Journal of Auditing*, 21(3).
- Tummala, R., & Schoenherr, T. (2011). Assessing and managing risks using the supply chain risk management process (SCRMP). *Supply Chain Management: An International Journal*, 16(6).

- مجالات الاستبيان:

أولاً: يختار المراجع الخارجي الاستقالة من أعمال المراجعة عند وجود:						
م	الفقرات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	زيادة بمخاطر التقاضي مرتبطة بقيامه بأعمال المراجعة للمنشأة والتي قد ينتج عنها تعرضه للعقوبات الجزائية ومطالبته بالتعويضات.					
2	زيادة بمخاطر أعمال المراجع تحيد به عن الالتزام بقواعد السلوك المهني.					
3	زيادة بمخاطر أعمال العميل والنتيجة عن مخاطر بيئة الأعمال وعدم الاستقرار المالي للعميل وعدم كفاية الإفصاح عن هيكل الملكية للعميل.					
4	زيادة بمخاطر أعمال المراجعة والنتيجة عن ارتفاع مخاطر عمليات التشغيل والمخاطر المرتبطة بالسياسات المحاسبية المطبقة.					
5	زيادة بمخاطر أعمال المراجعة والنتيجة عن ارتفاع مخاطر الأداء المالي للمنشأة ومخاطر الرقابة الداخلية بها.					
6	زيادة بمخاطر أعمال المراجعة المرتبطة بعوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والعوامل الخارجية الأخرى ذات الصلة.					



ثانيا: يحد التقييم السليم من قبل المراجع الخارجي لمخاطر المنشأة من اسباب استقالته من أعمال المراجعة.					
م	الفقرات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق
1	التقييم السليم لمخاطر أعمال العميل الناتجة عن ارتباطه مع العميل أو قبوله بذلك التكلفة، يحد من تأثير تلك المخاطر.				
2	التقييم السليم لمستوى المخاطرة في عملية المراجعة وتحديد مستوى الخطر الذي يمكن أن يقبله المراجع الخارجي، يرشد قراره بشأن قرار استمراره أو الاستقالة من تلك الأعمال.				
3	تقييم مخاطر المعلومات المتاحة وموثوقيتها والبحث عن ادلة مراجعة إضافية مستقلة، يحد من تأثير تلك المخاطر.				
4	تقييم وتحديد الخبرة للمراجعين المطلوبين لتنفيذ الارتباط مع العميل، يحد من مخاطر أعمال العميل.				
5	تقييم وتحديد اجراءات المراجعة للتعامل مع المخاطر التي لا يمكن التخلص منها والتي يتم قبول تواجدها والقيام بمزيد من الاجراءات الإضافية يحد من مخاطر أعمال المراجعة.				
6	تقييم مخاطر المراجعة وتحديدها سوف يساعده على ترشيد قرار قبول تكليف المراجعة أو الاستمرار في أعمال المراجعة أو الاستقالة من تلك الأعمال بعد قبول التكلفة.				

ثالثا: تطبيق تلك الإجراءات يعالج العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي:						
م	الفقرات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تشجيع فريق العمل لطلب الإرشاد والاستشارة عند الضرورة والتدريب المهني المستمر والالتزام بالمعايير المهنية، يحد من استقالة المراجع الخارجي.					
2	الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإجراءات ضبط الجودة والإعداد المناسب لبرنامج المراجعة والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة للعمل، يحد من استقالة المراجع الخارجي.					
3	القيام بالاختبارات الفنية المناسبة والكافية والتقارير عنها والالتزام بالإفصاح عن هيكل الملكية، يحد من استقالة المراجع الخارجي.					
4	التحديد الدقيق لطبيعة وأعمال المراجعة بالتكليف الصادر من العميل، وتحديد مسؤوليات المراجع الخارجي، يحد من استقالة المراجع الخارجي.					
5	تقييم الاستقرار المالي للعميل ومدى ملاءمة وتوقيت توزيع المعلومات وتحليل وتقييم الأداء بالبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة، يحد من استقالة المراجع الخارجي.					
6	جمع مزيد من أدلة الإثبات واللجوء إلى الإرشاد					



ثالثاً: تطبيق تلك الإجراءات يعالج العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي:					
م	الفقرات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق تماما
	القانوني، وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية يحد من التعرض للعقوبات واستقالة المراجع الخارجي.				
7	لجوء مكاتب المراجعة للتأمين كأحد العوامل التنظيمية للحد من الخسائر التي قد يتعرضون لها والتي قد تنتج عن الدعاوى القضائية بالتعويضات، يحد من استقالة المراجع الخارجي.				
8	عدم قبول المراجع الخارجي الهدايا والضيافة والأتعاب الشرطية من العميل وعدم وجود علاقات تجارية أو عائلية معه، يحد من استقالة المراجع الخارجي.				

شكراً لتعاونكم البناء في إتمام هذه الدراسة العلمية ،،،

الباحث